

بيع عقارات وراضي

دقة	من	المساحة	النوع	خزاع	شرفا	غربا	شمالا	جنوبا
٢٤	صاحبة - ماريون - ماريون	٢٤٧	عرصة	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	عرصة خالية	طريق
٢٤٢	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	"	طريق
٢٤٣	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	"	طريق
٢٤٤	"	"	"	٢٤٧	"	"	"	"
٢٤٥	"	"	"	٢٤٧	"	"	"	"
٢٤٦	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	عرصة خالية	طريق
٢٤٧	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	عرصة خالية	طريق
٢٤٨	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	"	طريق
٢٤٩	"	"	"	٢٤٧	"	عرصة خالية	"	"
٢٥٠	"	"	"	٢٤٧	"	"	"	"
٢٥١	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	عرصة خالية	طريق
٢٥٢	"	"	"	٢٤٧	"	عرصة خالية	"	"
٢٥٣	"	"	"	٢٤٧	"	"	"	"
٢٥٤	"	"	"	٢٤٧	"	"	"	"
٢٥٥	"	"	"	٢٤٧	"	"	"	"
٢٥٦	"	"	"	٢٤٧	"	"	"	"
٢٥٧	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	عرصة خالية	طريق
٢٥٨	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	عرصة خالية	طريق
٢٥٩	"	"	"	٢٤٧	طريق	عرصة خالية	عرصة خالية	طريق
٢٦٠	دار (ثلاثة عشر حصة ونصف حصة من اصل اربعة وعشرين حصة)	٢٢٧	دار	دار	دار	دار	دار	دار
٢٦١	قنوات عاتق (نصف دار به اثني اربعة حصة)	٢٢٧	دار	دار	دار	دار	دار	دار
٢٦٢	قنوات قريش (نصف دار) وكذا	٢٢٧	دار	دار	دار	دار	دار	دار
٢٦٣	حديقة خضراء	٢٢٧	دار	دار	دار	دار	دار	دار
٢٦٤	دار خضراء	٢٢٧	دار	دار	دار	دار	دار	دار
٢٦٥	طريق الباشا الحيدرة قازم عرصة	٢٢٧	دار	دار	دار	دار	دار	دار
٢٦٦	السجادة الحيدرة وكان	٢٢٧	دار	دار	دار	دار	دار	دار

وضع بيع العقارات وقطع الاراضي المدرجة اوصافها اعلالا في المزارع العللي بديوان املاك الدولة على ان تجري الاحالة الاولى بعد شهرين اعتبارا من تاريخ اول قيمة توضع لها والقطعة بعدها باسبوع واحد غلاجل احاطة الجمهور على صلا اعلان الكيفية

(ادنى)

ت بمطبعة الحكومة العربية



نظرة في حياتنا الاقتصادية

على الجندية لا تعد قوته الحربية بدرجة عدد افرادها كثيرا ، والاقدام المربودون في اراض واسعة ومنبتة ، ولكنها منبوذة ، قوتهم وقوتهم ومدنيهم لا تقاس لقوة وثروة ومدنية اقوام متقدمة وطامة اذا كانت اراضيها الضيقة المساحة معمورة وراقية ومجهزة بالوسائل الزراعية والحيوانية كبلاد

سويسرة وهولندا - فالان زراع بلادنا اجتمدوا لاصلاح حيواناتهم الزراعية والتقليد بطرق ملامم للثمرات المطلوبة منها ولطرق

فن الزراعة عوضا عن اهمالها اما كانت ثروتهم وقوتهم ازدادت ، فيكونوا قد

خدموا الامة والوطن خدمة جليلة والى مورد منها ائمة متعددة ليظهر

للعيان المقصد من اصلاح جنس حيواناتنا فان من المسلم كون الصوف الابيض مقبولا

اكثر من الصوف الاسود ، وفيه يزيد عنه فاذا اقتبنا اكش التنايل من البيضاء والحمراء

منها اغناها فالادها متأتي منطقة بالاسود ثم اذا اسلمنا هذا العمل المرة بعد المرة لا يفتني

منه من الزمن حتى ترى جميع القطع من كذا من الختام صوفها ابيض فتندفد تكون حصاننا

على غنم جيدة وصوفها مقبول في سوق

الآفات لرأس المال والافاق ومن الوسائل الغير النامة - فالوجود في اصطبل اعدنا

حصان عادي موزول ، وقصدنا الذهب عليه لاسافة نقد ببيع ساعات فبعد اللبنا

والتي وضرب السياط المبرحة يقطعها بالثني عشرة ساعة بكل مشقة مع ان هذا الحيوان

يشغل محلا في الاصطبل ويأكل ويشرب ويعيم ويمنل وتصرف عليه المصاريف

بكل صنوفها وأنواعها - ولوانا وجدنا عرضا عنه حصانا شاغلا نفس المجل وتبذل

لاجله نفس التاعب والمصاريف وهو ذو تشكلات - موافقة اما كان يقطع تلك

للسافة بسرعة ، بمزايدة بكل سهولة لانه منتخب من الحيوانات التي تشكلاتها موافقة

للسرعة المطلوبة منه ، فبعد حين جند حيوانا معدلا - وان عين الخال تطبق على بقر

الزراعة وعامر التيلين فاعز التيلين لا تستهلك في الاحوال العادية غذا ، اكثر من غيرها

ولكن لما استنداد فطري لتحويل غذاها الى لبن اكثر من غيرها - وفي هذه الحالة

اقول ان الجيش المؤلف من افراد غير مدربين

ان عموم الحيوانات - وعلى الاخص الحيوانات الاحلية - هي نعمة عظيى وهما

الله للاسنان مساعدة كبرى منه لتأمين معيشته ، وآلة مهمة للجهد في معترك الحياة -

وبان الحيوانات هي من المخلوقات الحية ذات الحواس فالانسان مضطر طبعا لأن

يكون روفقا بها محبا لها فيزيبها بكل شفقة - وان المقصد الاسلي من تربية الحيوانات هو

الاستفادة منها مادة ، ولذلك يشبهون الحيوانات بالآلة الميكانيكية ، فكما ان الماكينة

تستعمل البخار وتحر كسائر اقسامها فالحيوانات ايضا تقوم بالخدمات والوظائف المنوطة

بها من سرعة وقوة ومن تهيئة الغذاء - للبشر كالجن والهم وسائر ما يستعمل منها - ومعلم

ان الآلة الميكانيكية اذا كانت من المخرعات الحديثة وموافقة لدواعي الرقي الذي ترجى

منها منافع جزيلة ينتفعا وجيزة ، وبالمكس الآلة الميكانيكية التي تكونت على الطرز

العتيق فانها توجب الضرر اكثر من الربح فالحيوانات التي تكون تشكلاتها غير موافقة

للمطلوب يفتني الاصول العلمية هي من

هكذا منه الأصل

التجارة وبه معادل انفاسته

من هنا يعلم ان الاجتهاد في تكثير عدد الحيوانات التي يابدينها واصلاح جنسها من الواجبات المهمة على افراد الوطن والحكومة معاً. وان جميع الملاكات القائمة بها ازدادت اعمالها الحربية والصناعية ليس لها غنى عن حيواناتها ومحصلاتها التي اصبحت امة وان دولة ألمانيا لو كانت محصورة لانتها الزراعة معادلة لصناعاتها وتسلحتها لكانت تقدر ان تظلم مدة الحرب حيناً آخر ولتوقفت عن عقد شروط الصلح التي اضطرت اليها. ومن المعلوم لدى الجميع ان العالم المدني مهدد اليوم بازمة عظيمة من غلاء اسعار المأكولات واللبوسات والحاجيات الضرورية التي تعجز طاقة العمال.

لذلك اضطر العمال الى ان يقولوا: «ان البؤس الوحيد لهذا الداء هو الاجتهاد والسعي بكل قوانا للحصول على محاصيل جزيلة تكفيها مؤنة هذه الازمة العظيمة» وكذلك رجال السبابة في فرنسا والكثيرون في مصر والصحافيون في مصرهم يقولون نحن نحرزنا الظفر بالحرب ولكن ان لم نحز الصلح لانكون نلنا غايتنا. فلابد ان نزع الصلح عاجلاً بالاجتهاد للحصول على محاصيل كافية»

لا ادري ما الحكمة في ان الشرقيين ليسوا بمجتهدين كالغربيين ولعل ذلك يؤول الى اسباب أهمها فهم العامة بعض مسائل الدين بغير حقيقتها والحكمة المبنية عليها، وضيق دائرة الاحتياجات العامة في الاقاليم الممتدة ولا سيما قبل قيام انتشار المزارع في

أفاسيا بعد أدائها

ولعلنا رأيت بعين الاسف ان اهالي قري سوريا مجتمعون في منزل الخاوير والاغوات تاركين اشبه لم الشافة والمتعددة لتسايمهم ويضاف الى ذلك ان زراعتهم قاصرة على القمح والشعير وحيواناتهم بالاعطال المملوءة بالانذار والوخام، واحتياجات الامة تابعة في قتلها وكثرتها الى درجة المعارف والدينية من الانحطاط والارتقاء. اما فهم العامة بعض مسائل الدين بغير حقيقتها فان الديانات كلها تدعو الى السعي وتحث على الاجتهاد ونحن غافلون عن هذه الحقيقة وجاهلون الى خلق الكسل والتواكل، فنلجأ بيقيني طينا بان نمجده

كل الاجتهاد لنهض من كيوئنا هذه وضع نصب اعيننا تلك الحكمة الاسلامية الحكيمه وهي «اعمل لدينك كالك كالتش ابداء واعمل لاخرتك كالك كالتش غافاً» والبل القائل «الذي لا يصرف الذمة لا يربح الشرة» فمن الشروط الحربية المهمة ان يشد اهالي سوريا أزور حكومتهم العربية ايدها الله ويسموا بكل قواهم للاستفادة من اراضيهم المحصنة المنيعة واقليمهم المستعد لتربية كل اجناس الحيوانات والاغذية باهالي القطر المصري الممارس لنا بحيث يستفيدون من اراضيهم ثلاثة اضعاف ما تحصيله من اراضيها مع انهم يشتغلون في اقليم حار بواسطة اراضيهم في اربعة اشهر من السنة الى ان حصلوا منه خمسة على نتيجة

سعيهم واجتهادهم فازدادت ثروة بلادهم وانفجرت ازمتهم ولا يزالون مثابرين على تشييد موقع لم في عالم السياسة والمدنية ان ضيق ميزانية الحكومة لا يرد مانعاً كافياً لا عن اداء هذا الواجب، علينا ان نعلم اننا اذا لم نصلح زراعتنا وحيواناتنا فوراً نتنا لنقى بمدة ولا نترقى لنجي ثمار مساعينا. لذلك يجب ان تقوم بالمشايخ التي يعود قوما علينا بالنتائج الفعلية بزمان قليل كانشاء الطرق وتعميم المدارس والاعتناء بالزراعة واصلاح جذس الحيوانات

مفتش يطره حلب كبير كور فواد

تميز دعاوي القاصرين

لرا مجلس الشورى في ١٩-٤-١٢٦٦
نائب المصطفى الواردين من محكمة التمييز
المؤرخة في ٢٤ شباط سنة ١٢٠٠ تحت رقم ٦٧ وملخصها: ان مجلس الشورى اصدر قراراً مؤرخاً في ٩ تشرين الاول سنة ١٨٨٠ يتضمن ان الذين يزوا الاعلانات الصادرة بمقتضى على اختلاف انواعها ودرجاتها الى محكمة التمييز التركية ولم تعد مصدقة ومنقوضة قبل الاحتلال العربي بغير ملة شهر لاجل تمييزها الى محكمة التمييز العربية اعتباراً من تاريخ تأليف المحكمة المذكورة وان الذي يتقاضى منهم عن التمييز يصبح الحكم الصادر بحقه مبرماً وواجب الاجراء. ولكن لما كان يوجد بين اولئك من توفي بعد ان ميز الى محكمة التمييز العثمانية وترك اولاداً صغاراً اعملم المحرقة الى ان حصلوا منه خمسة على نتيجة

انفاً من كان في الاسر ومن كان مسجوناً خارج المنطقة الشرقية ومن كان غائباً وكلمهم ليركروا التمييز باختيارهم بل كانوا مضطرين ومكرهين على ذلك فلمنا تطلب المحكمة المشار اليها ان ينحروا مدة تفرغهم لغير الاعلانات البحوث عنها الى محكمة التمييز العربية اسوة بهم. وقد نصت تلك المصطفى أيضاً على ان مجلس الشورى كان اصدر قراراً ثانياً بتاريخ ٨ شباط سنة ١٩١٩ يتضمن ان الاعلانات الصادرة على الصغار والمجانين والمعتوهين وبنت المال والاقواق لا يجوز تنفيذها قبل ان تصدق من محكمة التمييز، واذا مرت المدة القانونية ولم يميزها الارصاء والاويلاء والوظائف والمتولون العائد لهم حق تمييزها فانه يترتب على القاضي ان يرسل اوراق الدعوى الى المحلل الى محكمة التمييز. الخ. وان مجلس الشورى المراد اليه قد حصر حق التمييز على الوجه المذكور في الاعلانات الصادرة من المحاكم الشرعية ولم يكن قراره شاملاً للاعلانات التي تصدر من المحاكم الحقوقية بادية كانت اصحابها ولذلك ترى محكمة التمييز المشار اليها ان من العدل تشميل هذا القرار الاعلانات التي تصدر من المحاكم النظامية ايضاً على الاسرار والمجانين والمعتوهين وعلى بنت المال والاقواق. وانه اذا لم يكن اجراء ذلك في الامل يبرم قرار بتجنيص الصغار ومن كان غائباً او اسيراً مدة تفرغهم حق تمييز الاعلانات التي ميزت سابقاً الى محكمة التمييز العثمانية ولم تعد مصدقة او منقوضة

رأى المذكورة تبين ان الفقرة الثانية

من قرار المجلس المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩١٨ تحت رقم ١١ الجاري العمل بوجبه الآن. نصت على ان جميع الاعلانات التي جرى تمييزها لم ترجع من التمييز قبل الاحتلال العربي مصدقة او منقوضة ولم تكن متضمنة الحكم بالا جراء المجلس بتوقف تنفيذها الى ان يمان رسمياً تشكيل محكمة التمييز في الحكومة العربية. وعندها يكون طابو التمييز مكافئاً بتمييزها بمجرد ادى المحكمة المشار اليها في مدة شهر واحد بعد الاعلان المذكور. الخ. ولما كان المهرم والمستنيط من هذه الفترة من الاعلانات المذكورة التي ميزت الى محكمة التمييز العثمانية ولم تلم نتيجة تمييزها قبل الاحتلال العربي قد اعتبر تمييزها كأنه لم يكن وانه جرى تقدير مدته لغاية شهر واحد بدأ من اعلان تشكيل محكمة التمييز العربية في مثل هذه القضايا ممتدة من تاريخ تبليغ الاعلام الى غاية الشتم الذي يتقضي بتدشين تشكيل محكمة التمييز العربية وكانت المادة التاسعة عشر بعد المئتين من قانون اصول المحاكمات الحقوقية قد صرح بان ورة من توفي في أثناء مدة التمييز دون ان يستعفي التمييز لا يسقط حقهم مالم يبلغ الاعلام المذكور لهم والوصي اذا كان يوجد بينهم قاصر وير على ذلك التبليغ المدة المنيعة قانوناً فان طالبي التمييز الذين توفوا في خلال المدة المذكورة بعد ان ميزوا اعلاماتهم الى محكمة التمييز العثمانية لا يسقط حق ورثتهم في ان يميز لم ينفوا من جديد اعلام الحكم المميز بتنقض المادة ٢١٩ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية

المار ذكرها. واما القضايا المتعلقة بالمجانين والمعتوهين والغائبين في حقهم الاحكام المربعة الخاصة بها. ولما تقرر بالاتفاق ابراع هذه الاوراق الى وزارة الحفانية جناية الاحكار الوقفية

لرا مجلس الشورى

في ١٤ نيسان سنة ١٩٢٠ رقم ١١٦

للي الكتاب الوارد من الحاكم العسكري في حلب المؤرخ في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ تحت رقم ٤٤٩٨، وملخصه: انه يطلب الاسراع في اعطاء الجواب على رسائله الاولى المرفوعة لتمام حاكم سوريا العسكري العام بشأن جناية الاحكار الوقفية

وتليت الحاشية المسطرة من قبل مدير الاوقاف في حلب بتاريخ ٤ تشرين الثاني سنة ١٩١٩ على احدى الرسائل المذكورة وملخصها: انه كان وضع قانون موثق في زمن الحكومة السابقة سنة ١٣٢٩ في فسي بلوم جناية المؤجلات والاحكار المائدة الى الاوقاف من قبل دوائر الاوقاف. ثم جرى تعديل التدون المذكور بتاريخ ٢٦ تموز سنة ١٣٣٣ كما هو مصرح في الصفحة «٥٧» من المجلد السادس من الدستور العثماني الجديد. ولكنه منذ تعديل القانون الى هذا التاريخ كانت الاحكار والمؤجلات البحوث عنها تجبي تارة من قبل المتولين واخرى من قبل دائرة الاوقاف ولم يتسلم امر جبايتها مطلقاً. وان عدد المستغلات والمسغلات النامة لاحكام المحر لا يمكن ضبطه بالتحقيق، بل هو على سبيل التقدير

بلغ خدمة آلاف عفار . وأنه لا يمكن لادارة
الارواق ان تجري الاحكام الفاعلة العفارات
المذكورة دون ان تجري تشكيلاً جدياً في
الادارة وتضيف الى موظفيها موظفين آخرين
لتأمين حياتها تماماً . على ان الشكايات
الواقعة بسبب مداخله الارواق في تلك
النفسية ما برحت مستمرة للآن . وأنه لما
كان يحق للتولين على الارواق المقتات
يقضوا ريع الارواق الموجودة في توليتهم
ثم يؤدوها وفقاً للاحكام الشرعية ولشروط
الرافقين فان منهم من قبض القسم من
ريها ومداخله الارواق في امر حياتها لا
يحل لها ابداً

ولدى التدقيق في هذه القضية وفي
القانون المعدل المؤرخ في ٢٦ تموز سنة
١٠٥٧ في الصفحة ١٠٥٧ من
المجلد السادس من الدستور العثماني الجديد
تبين ان المادة الثالثة من القانون المذكور
قد نصت على انه سيوضع نظام بين وظائف
مأموري الارواق الذين يستخرجون من
جباية المجلات والمقاطعات الوقفية وكيفية
تطبيق الاحكام المدرجة في المادتين الاولى
والثانية من ذلك القانون . ولكنه لما كان
النظام المذكور به لم يسن وتطبق احكامه للآن
فلما تقرر بالاتفاق لزجوب الاستقرار في
جباية المجلات والاحكام الوقفية من قبل
المتراين كما كانت سابقاً قبل تفسير القانون
المذكور بما تبين الارواق النظام المصروف
عنه بموجب المادة الثالثة وتطبق احكامه
على ان المتراين الغائبين بوظيفة الجباية اذا
اعترضهم في طريقهم مشاكل وعقبات تعوق
معامليهم ان يراجعوا دائرة الارواق
لخدمهم بالمساعدة اللازمة وفقاً لاحكام القوانين
المرعية

العقارات التي كانت بيد الاجانب
قبل الحرب

قرار مجلس الشورى في ١٦ نيسان سنة ١٩٢٠ ورقم ١٩٦
قرري الكتاب الوارد من حاكم حلب
العسكري المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني سنة
١٩١٩ تحت رقم ١٧٥٨٠٣٧٢٤ وملخصه :
ان المادة الاولى من قرار مجلس الشورى
المؤرخ المبلغ بتاريخ ٢٣ ايلول سنة ١٩١٩
ورقم ٣٥٢٤٠٤٥٧ قد نصت على ان
العقارات التي كانت بيد الاجانب في حلب
قبل الحرب ثم حكم بها لاحد ما في الناحية
ذلك واكتسبت الاحكام الصادرة بحقها
البرجة القطعية وحري تنفيذ تلك الاحكام
وفقاً لقانونها واصولها . سواء كانت قبل
الاستقلال او بعده . فلا يجوز نزاعها من
ايدي الذين سلكوا بها . وأنه لما كان يوجد
احكام صدرت في حق جماعة كانوا غائبين
عن الوطن في اثناء الحرب وكان ليس لهم
علم بالدعاري التي اقيمت عليهم ولم يبلغوا
ذلك حتى يمكنهم نصب وكيل يدافع عن
حقوقهم ولم يجر تبليغ تلك الاحكام اصلاً قبل
ميجور والحالة هذه تطبيق احكام المادة
المذكورة بحق مثل هؤلاء الاشخاص ام لا ؟
ولذلك يطلب الحاكم المشار اليه عرض
الكيفية على مجلس الشورى الوقوف لكي يتقرر
قراراً بهذا الخصوص يتضمن ايضاح القضية

بصورة لا تدع للشك محلاً
ولدى المذكرة تبين ان المادة الاولى
من قرار المجلس المؤرخ في ١٢ ايلول سنة
١٩١٩ ورقم (١٢٠٥) البحوث عنها في كتاب
الحاكم العسكري بحلب هي واضحة وصريحة
في بابها ولا تحتاج لتفسير او تأويل . ولما كان
تطبيق احكام القرار المذكور وتطبيق احكام
القطعية الصادرة من الحاكم وانظر في امر
تبليغها هو من وظائف الدلية فاذا غرض
عليها فهم القرار المذكور وظهر لينا اشكال
في تطبيق احكامه فانها تطلب حينئذ من
الرجع الاجمالي تفسير الغامض وحل الشك
وفقاً للاصول

ذيل

المادة الثانية من قانون
اصدر ارادتي بوضع هذا التل
موضع الاجراء بشرط عرضه
على مجلس النواب حين النظام
« فيجس »

القصبات والمقرى التي هي مراكز
افضية او نواح ولا يست متوفرة فيها الشروط
المذكورة في المادة الثانية وحلات الاسواق
العمومية (بناير) هي على الاحلاق ثابتة
لضريبة تتجمع من الصنف السادس اعتباراً
من اول سنة ١٩٢٠

في ٢٠ رجب ١٣٣٨ و ٨ نيسان ١٩٢٠
رئيس مجلس الشورى رئيس الوزراء
علاء الدين الركابي
وزير الخارجية وزير الداخلية
سميد الحسيني رضا الصالح

وزير المالية وزير الحربية
فارس الخوري عبد الحيد
وزير المعارف وزير الحقانية
ساطع المصري محمد جلال
وزير التجارة والزراعة والثافة : يوسف الحكيم

القانون الموقت
بمعدل المادة الثانية من قانون تعديل
المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٨
اصدر ارادتي بوضع هذا القانون
موضع الاجراء بشرط عرضه
على مجلس النواب حين النظام
« فيجس »

المادة الثامنة المعدلة :
« الدين المرتب في ذمة المديون ذهاباً او
نفاً يجوز ادائه وفقاً لقرارات مصرى بقرينة
الرابعة في سوق التجارة يوم الدفع »
٢ تنبر احكام هذه المادة المعدلة نافذة
من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية
٣ وزير الداخلية مأمور باجراء هذا القانون
في ١٧ رجب ١٣٣٨ و ٥ نيسان ١٩٢٠
رئيس الوزراء

وزير الداخلية رئيس مجلس الشورى
رضا الصالح علاء الدين
وزير الحربية وزير الخارجية
عبد الحيد سعيد الحسي
وزير الحقانية وزير المالية
محمد جلال فارس الخوري
وزير المعارف وزير التجارة والزراعة والثافة :
ساطع المصري يوسف الحكيم

وكالة وزارة الخارجية
صدرت الارادة المطاعة بان يهدى الى
دولة رئيس الوزراء ووكالة وزارة الخارجية
اثاء غياب حضرة وزيرها السيد سعيد
الحسيني الذي وافق جلالة الملك المعظم على
منحه رخصة شهر واحد للاستشفاء لما طاراً
على صحته من الانحراف

رئاسة استئناف الحقوق
وعضوية التمييز
صدرت الارادة المطاعة بسمية السيد
عمر لطفي عضو محكمة التمييز رئيساً لمحكمة
استئناف الحقوق في العاصمة ومكانه السيد
اسحق البديري رئيس هيئة التفتيش الملفة
استجواب جمهور من أهالي حلب
على اعمال الفرار بين
ابرق والى حلب الى وزارة الداخلية بان
جمهوراً عظيماً مؤلفاً من طبقات الشعب وعموم
الطوائف حضر لدار الحكومة صبيحة ١٤
الجارسيه واحتج باسم الأمة العربية عموماً
والحليين خصوصاً على ما فعلته حكومة الساحل
في بيروت من التمرض لمقدمات الأمة
واحراق انقري وهدم الدور . وقد طالبوا
اليه بلهجة ملؤها الحاسة والفيرة الوطنية
ابلاغ المؤتمر السوري والمراجع الاجمالية
استجوابهم هذا ، فوعدهم بذلك
لاصحاب المطالب المتداخلة
على المذكرة الراجعة
من المأمورين والناظرين والناظرين والناظرين
تعلن متصرفية دمشق لعموم المأمورين
والمناظرين والمزولين والايام والارامل
وغيرهم من اصحاب الرواتب الذين لم

مطالب متداخلة عند الحكومة السابقة ولم
يقيدوها حتى الآن ان يراجعوا لجنة التصفية
لقيد تلك المطالب في برهة اسبوعين اعتباراً
من تاريخ هذا الاعلان ومن لم يراجع خلال
هذه المدة لا يبقى له حق المراجعة بعد ذلك
في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٠

مناقشة لطوايح الاستهلاك
١ موضوع في ميدان المناقصة طبع
(٢٠٠,٠٠٠) طابع بقيمة خمسة غروش
و (١٠٠,٠٠٠) بقيمة عشرة بارات
من طوايح الاستهلاك حسب التوزيع الموجود
في دائرة لوازم وزارة المالية على ان يكون
طول الطابع ٤ سانتيمات ونصف وعرضه
ثلاثة سانتيمات

٢ الورق يجب ان يكون من النوع
الرقيق الصالح للطوايح
٣ الطوايح يجب ان تسلم لدائرة الاوامر
مصنفة مخترمة خلال اربعين يوماً من
تاريخ الاحالة

٤ يترتب الملتزم واحد في المائة من اصل
بدل التزامه عن كل يوم يتأخر فيه بتسليم
الطوايح بعد اقتضاء المدة المعينة

٥ يجب على كل من يرغب في التزام
الطوايح المذكورة ان يقدم كفيلاً على
قيامه بتمهده

٦ يعطى طالب الالتزام ربع بدل الاحالة
سلفاً والربع الثاني عند تسليم نصف المقدار
المتبقي به والنصف الباقي عند اتمام التسليم

٧ القوابل (الكليشات) تبقى بعد
ايام العمل ملكاً للمالية

هكذا عند الأصل

